

كوكب ماري عراقي
داد كاي بالاي نييتيهاي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢١/اتحادية/تسيز/٢٠١٣

تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برئاسة القاضي السيد منعت المعصوم وعضوية كل من السادة القضاة طارق محمد تاسلي ووجهر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بيان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وبياتيل شمشون قس كورميس وحسين أبو أتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

السيز/ - المدعى عليه - /وزير الداخلية إضافة لوظيفته - وكيهه المقدم المحفوفسي
هيدر علي ناموس -

التميز عليه/ - المدعى - /رياض القسوي عباس - وكيهه المحامي علي رحيم -

الأدعاء

ادعى المدعى (المميز عليه) بواسطة وكيهه أمام محكمة القضاء الإداري بأن موكله منسوب الي وزارة الداخلية وكالة الوزارة لشؤون الشرطة/التدويرية العامة لشرطة الديوانية وكان احد ضباط الجيش السابق ومستمر بالخدمة - وبعد أحداث ٢٠٠٣/١/٩ وبدأ للخص الحصول في صفوف قوى الأمن الداخلي في المحافظة فقد قامت قوات التحالف بفتح دورات تدريب سريعة لمتسبي الجيش السابق والاستفادة من خبراتهم الميدانية وان موكله من ضمن المتسربين بالخدمة الانسي المفتوحة في الكاديمية شرطة الديوانية التي تم تأسيسها من قوات التحالف لغرض تدريب الشرطة وبالتنسيق مع المنطقة المحلية المشقة بالمحافظ ومجلس المحافظة وقد استمر راتب الشهر الاول في شهر تموز عام ٢٠٠٣ وبسبب الوضع الامني وحالة الاحتلال قام يتم إعادة تثيينه على ملاك وزارة الداخلية في عام ٢٠٠٣ عام تخرجه من الدورة وتطوعه على صفوف الداخلية الا في عام ٢٠٠٤ بموجب الامر الاتاري المرقم (٢٥٢١٣) في ٢٠٠٤/١٢/٦ والمصادق عليه بالامر الاتاري المرقم (١١٦) لسنة ٢٠٠٦ ولم يتم احتساب المدة السابقة لصدوره والمنشأة من تاريخ تخرجه من الكاديمية الشرطة في الديوانية بتاريخ ٢٠٠٣ والمالفة (بشأن ونصف السنة) خدمة لأغراض التقاعد ، وان موكله قدم طلباً الي المدعى عليه/إضافة لوظيفته ولم يدور الي الوزارة فقدم نظماً لنفس الغرض بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٤ ولم يتم رفعه الي الوزارة من قبل مديرية شرطة الديوانية مستندة بذلك على كتاب وزارة الداخلية

كوت ماري عراقي
داد كاي بالآي نيتهكادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ٢١/التحادوية/تمييز/٢٠١٣

شعبة الترقية المرقم (٢٠٠٦) في ٢٠١٠/٣/٦ والذي يوصي بعدم تسريح مثل هذه الطيبت بالرغم من صدور الأمر السديواني رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠ وقرار مجلس شورى الدولة المرقم (١٣٢) في ٢٠٠٨/١١/٢ وقرار مجلس الوزراء المرقم (١١٣) في ٢٠١١/١/١١ وقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٣٣/التحادوية/تمييز/٢٠١١) . أقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٢/٨/١ طلباً بالحكم بإلزام المدعي/إضافة توظيفته باحساب الفترة الزمنية السابقة لصدور الأمر الوزاري بإعادة التثبيت على ملاك الوزارة المرقم (٢٥٢١٣) في ٢٠٠٥/١٢/٦ وتاريخ المحاكمة الفعلية في مديرية الشرطة في النجف بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٣ والتألفه (سنتان ونصف السنة) خدمة فعلية لأغراض الترقية والتقاعد . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ وبعدد الاضبارة (٣٠١/ق/٢٠١٢) الحكم بإلزام المدعي/إضافة توظيفته باحتماب مدة خدمة المدعي لفترة من ٢٠٠٣/٦/١٣ ونهاية ٢٠٠٥/١٢/٦ خدمة فعلية لأغراض الترقية والتقاعد . طعن وكيل المدعي (المدعي عليه) إضافة توظيفته بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/١٢/١٦ طلباً لنقضه للأسباب المبينة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية لفر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في الحكم المعيز وجد انه صحيح وموافق لتقانون ذلك ان المدعي (التميز عليه) قد اعيد تعيينه في مديرية شرطة النجفية ويأثر بتوظيفته بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٤ ثم صدر امر وزارة الداخلية (وقاعة الوزارة للشؤون الادارية والمالية) المرقم (٢٥٢١٣) في ٢٠٠٥/١٢/٦ بتثبيت تعيينه وقد نوقش ذلك بالأمر السديواني المرقم (١٤٦) لسنة ٢٠٠٦ الصادر من مكتب القائد تعلم للقوات المسلحة القاضي بتثبيت اعادة المدعي (التميز عليه) ومن تاريخ تعيينه ومباشرته ضمن تشكيلات وزارة الداخلية تمت تسلسل (٥٦١١) وحيث ان قرار التثبيت سافر الا تأكيد لواقعة قانونية حصلت سابقاً وهي واقعة التعيين

كويتي محرق
داد كاي بالاي نيئيكيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢١/التمارية/تمييز/٢٠١٣

فهو قرارٌ ناشف تلك الواقعة ولا يمكن اعتباره تعيناً جديداً حيث انسب المدعي حقاً
لا يمكن سلبه منه دون سند قانوني ولا ان محامته القضاء الاتاري قد التزمت بوجهة
نظر القابولية المتقدمة وقسطت في الدعوى المرفسة (٣٠١/ق/٢٠١٢) المتميز
حسبها بالزام المدعي عليه (التميز) اضافة لوظيفته باحتماب مدة خدمة المدعي (التميز عليه)
نظرة من ٢٠٠٣/٦/١٣ وثقابة ٢٠٠٥/٦/٦ خدمة فعلية لالامراض القرابية وانقاعه فيكون
الحكم موافقاً للقانون قرر تصديقه وده الطعون التمييزية وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٣/١٢ .

الرئيس
مدحت الموسوي

العضو
الفوزي محمد السايدي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم هادي

العضو
أكرم هادي

العضو
محمد صالح التاجي

العضو
عزت صالح التاجي

العضو
مبدال شامون

العضو
حسين أبو اتان